جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

كانون الثاني / يناير
2023

تقرير تحليلي

استشراف المشهد السوري لعام 2023

إعداد: فريق العمل في مركز جسور للدراسات

جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES

مؤسسة بحثية مستقلة، ومركز تفكير متخصص في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما يهتم بالأنشطة والفعاليات والتدريب لصناعة التأثير المتبادل بين المسؤولين وصناع القرار وكافة دوائر التأثير والرأي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، في كافة تخصّصات الدولة وقطاعات التنمية المتصلة بالشأن السوري، للمساعدة في الوصول للأهداف والاستراتيجيات من خلال المعطيات والأفكار والتوصيات بشكل مهني واقعي دقيق.

جميع حقوق الطبع والنشر والنسخ محفوظة لمركز جسور للدراسات - 2023
www.jusoor.co

المحتويات

تمهيد:..... 4
أولاً: المشهد السياسي عام 2023..... 5
ثانياً: المشهد العسكريّ عام 2023..... 8
ثالثاً: المشهد الاقتصاديّ عام 2023..... 9
رابعاً: سياسات ومواقف الفاعلين الدوليين عام 2023..... 13
خُلاصة:..... 17

تمهيد:

عرف المشهد السوري حالة من الهدوء الميداني والسياسي منذ مطلع عام 2020، حيث توقفت العمليات العسكرية الواسعة على كامل جغرافيا البلاد، مع بقاء العقبات الرئيسية التي تمنع إنجاز تفاهُمات نهائية، مثل حالة عدم اليقين حيال مستقبل إدلب التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام، إضافة إلى استمرار مشروع الإدارة الذاتية الكردية الذي تسبّب بخلافات واسعة بين الولايات المتحدة وتركيا.

دخل الملف السوري منذ منتصف عام 2022 جموداً سياسياً؛ بسبب اتخاذ روسيا قرار تعليق مباحثات اللجنة الدستورية، مما أوقف العملية السياسية المتعثّرة أصلاً.

من جانب آخر، عادت مساعي تطبيع العلاقات مع النظام للظهور نهاية عام 2022 لكن على نطاق أوسع، بعد الاجتماع العسكري والأمني التركي رفيع المستوى مع النظام برعاية من روسيا، مما أثار مجدداً الحديث عن مستقبل مَسار التطبيع.

واقتصادياً، تدخل سورية عام 2023 بانهيار جديد في الأوضاع المعيشية، مع الانهيار الكبير الذي تعرّضت له الليرة عام 2022 وفقدان المحروقات من الأسواق وارتفاع أسعار السلع والخدمات وفقدان العديد منها وعدم قدرة الحكومة على أداء مهامها في العديد من المناطق.

يُحاول هذا التقرير الصادر عن مركز جسور للدراسات تقديم صورة عامّة لمختلف القضايا التي سيشهدها الملفّ السوري خلال عام 2023، بغرض تحديد الاتجاهات المحتملة له، والتي تلقى اهتماماً من قِبل المسؤولين وصُنّاع القرار والرأي العامّ المحليّ والدوليّ.

أولاً: المشهد السياسي عام 2023

1. مباحثات اللجنة الدستورية:

عقدت أطراف اللجنة الدستورية السورية منذ إطلاقها نهاية عام 2019 ثماني جولات كان آخِرها منتصف عام 2022.

لم تُحقّق المباحثات أيَّ نتائج تُذكر؛ نتيجة غياب المنهجية التي تقود للاتفاق على صيغة نهائية للمبادئ الدستورية؛ حيث استغرق مثلاً الاتفاق على جدول أعمال لمناقشة المبادئ الدستورية 6 جولات، بينما كانت الجولات السابقة عبارة عن هدر للوقت ليس أكثر. وحتى الجولات التي تم فيها الاتفاق على مناقشة المبادئ الدستورية لم تكن أكثر من عمليات عصف ذهني غير مُلزِمة.

تعطّلت أعمال اللجنة منذ حزيران/ يونيو 2022، بعد امتناع وفد النظام السوري عن الحضور إلى الجولة التاسعة من المباحثات التي كانت مقررة في تموز/ يوليو 2022؛ حيث اشترط تلبية الطلبات المقدمة من روسيا حول الإجراءات اللوجستية المتعلقة بوصول الدبلوماسيين الروس إلى جنيف من أجل استئناف المباحثات.

ومن غير المتوقّع أن تنعقد أيّ جولة مباحثات في عام 2023؛ فحجم الخلاف بين روسيا والغرب لا يُشير إلى تراجُع حدّة الصراع بينهما، والذي يُعتبر أحد أهم أسباب تعطيل المسار. من جانب آخر، فإنّ الدول الغربية قد تصبح أكثر حذراً تجاه هذا المسار لا سيما أنّ تركيا التي تمتلك قدرة كبيرة على التدخّل فيه، مع روسيا وإيران، دخلت في مباحثات لتطبيع العلاقات مع النظام، مما قد يؤثّر على مصير واتجاه العملية السياسية.

2. التطبيع مع النظام السوري:

بدأ تطبيع العلاقات مع النظام نهاية عام 2018؛ عندما أعادت بعض الدول العربية مثل الإمارات والبحرين والأردن العلاقات القنصلية والسياسية معه، دون أن تستطيع إعادة العلاقات الاقتصادية رغم اتخاذ بعض الخطوات التنفيذية؛ حيث أعاقت العقوبات الغربية كل المساعي لتحقيق اختراق في هذا الخصوص.

لقد رفضت الولايات المتحدة على سبيل المثال مقترحاً أردنياً لمدّ شبكة كهرباء وإحياء خط الغاز العربي مروراً بسورية؛ بسبب عدم امتثال أو استجابة النظام للشروط المتعلّقة بإبعاد الميليشيات الإيرانية من جنوب سورية، والانخراط الجادّ في العملية السياسية بموجب القرار 2254 (2015).

ومع ذلك كان هناك تطوُّر غير مسبوق في قضية تطبيع العلاقات مع النظام بعد اللقاء الذي جمع وزراء دفاع ورؤساء استخبارات تركيا والنظام برعاية من روسيا نهاية عام 2022؛ حيث أعطى مؤشراً إلى وجود رغبة مشتركة للتقارُب والتعاوُن بين الطرفين، وإنْ كان كل منهما يتمسّك برؤيته وشروطه.

على أي حال من المتوقع أن تواجه مساعي تطبيع العلاقات بين الدول العربية والنظام خلال عام 2023 مزيداً من التعثُّر؛ لأسباب عديدة، أبرزها: توجُّهات إيران لزيادة نفوذها داخل مؤسسات النظام خاصة العسكرية، مما سيحبط أي آمال من طرف المملكة العربية السعودية والأردن والإمارات بأن يستجيب النظام لمطالبهم المتعلقة بتقليص نفوذ إيران مقابل التطبيع معه.

ومن المتوقّع أيضاً أن تشدّد الولايات المتحدة العقوبات المفروضة في إطار "قانون قيصر" في ظل اقتراح عدد من المشاريع للكونغرس من أجل وضع آلية تنفيذية جديدة له تقود إلى صرامة أكبر في التطبيق. من شأن ذلك أن يدفع العديد من الدول للإحجام عن تحقيق أي تقدُّم في التقارُب والتعاوُن مع النظام سياسياً واقتصادياً وأمنياً، لأنّه يضعها تحت طائلة العقوبات.

هذا ينطبق على تركيا، والتي لا يبدو أنّها مستعدّة لتحسين مستوى العلاقات، ليس بسبب العقوبات الأمريكية المتوقَّعة فحَسْبُ، بل لأنّ هناك ملفات خلافية كبيرة بين الطرفين من الصعب للغاية حلُّها؛ حيث يطالب النظام بوقف دعم تركيا للمعارضة، وانسحاب قوّاتها من سورية، وهي ترفض ذلك؛ لأنّه يُضعف نفوذها وقدرتها على حماية سياساتها ومصالحها في سورية.

3. الحوار "الكردي – الكردي":

ما يزال الحوار "الكردي – الكردي" معطَّلاً منذ آخِر جولة تمّ عقدها بين طرفَي الحوار عام 2020 برعاية أمريكية؛ حيث أخفقت كل الجهود في تشكيل "المرجعية السياسية الكردية" التي تم التوافق عليها في اتفاقية دهوك (2014) لتكون أرضية للمفاوضات بين الطرفين المتمثلين بأحزاب الوحدة الوطنية التي يرأسها حزب الاتحاد الديمقراطي من جهة وأحزاب المجلس الوطني الكردي من جهة أخرى.

ورغم الحراك والنشاط السياسي الواضح للولايات المتحدة في مناطق قسد منذ نهاية عام 2022، المتمثّل بارتفاع معدّل الزيارات لمسؤولي الملفّ إلى شرق الفرات، وآخِر زيارة مبعوث وزارة الخارجية الأمريكية نيكولاس غرانجر والذي يُعتبر بموجب منصبه المسؤول المباشر عن مسار الحوار الكردي – الكردي، لكن لم يتم التركيز على قضية استئناف المفاوضات بين الطرفين.

ومع أنّه لا توجد أي مؤشرات لاستئناف هذا الحوار، لكنّ في حال توجُّه الولايات المتحدة بشكل جدي لتوسيع تمثيل المعارضة السورية قد يدفع لإعادة إحياء هذا المسار عام 2023. هذا يتطلّب بالضرورة تنسيقاً توافقاً عالياً بين تركيا وإقليم كردستان العراق من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى، لكنّ استمرار مساعي التقارُب بين تركيا والنظام قد يُعيق ذلك، ما لم تتخذ أمريكا تتخذ خطوات فعلية لضمان أن يقود الحوار إلى تقويض نفوذ حزب العمال الكردستاني في سورية.

4. مفاوضات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي والنظام السوري:

يُجري النظام وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي مفاوضات واتصالات مستمرّة منذ عام 2012، أسهمت في تعاوُن اقتصادي وأمني وبشكل أقل عسكري بينهما؛ يتمثّل ذلك في إنشاء المربعات الأمنية في الحسكة وحلب، وإدارة حقول رميلان والتفاهُم حول المحروقات، وغيرها من القضايا.

لكنّ هذا التعاون بين الطرفين تأثَّر سلباً وتراجَعَ منذ دعم الولايات المتّحدة المستمر لوحدات الحماية الكردية، وهي الذراع المسلّح لحزب الاتحاد الديمقراطي، في إطار محاربة تنظيم "داعش" عام 2014. على إثره أصبحت المفاوضات بين الطرفين تركّز على عدد من القضايا مثل العلاقة مع الولايات المتحدة ومصير قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية وحقوق الأكراد في مستقبل البلاد والتدخّل العسكري التركي وغيرها.

وقد وظّفت روسيا وإيران بشكل مستمر تنفيذ تركيا عمليات عسكرية ضد قسد أو التهديد بها في مفاوضات النظام وحزب الاتحاد الديمقراطي للضغط على الأخير من أجل تقديم تنازُلات. ويبدو أنّ انطلاق مَسار تقارُب تركيا مع النظام برعاية روسيا نهاية عام 2023 سيؤثر على مآل المفاوضات بين الطرفين.

وطالما أنّ التوقّعات تُشير إلى صعوبة تحقيق هذا المسار أيَّ اختراق عام 2023 فإنّ المفاوضات بين النظام وحزب الاتحاد قد لا تؤدي إلى أي نتائج من شأنها تغيير خارطة السيطرة والعلاقة بين الطرفين، لكن قد يُستثنى من ذلك حصول تغيُّر في منطقة عين العرب على المستوى الخدمي والأمني دون أن يعني ذلك إنشاء مربّعات أمنية جديدة للنظام فيها.

ثانياً: المشهد العسكريّ عام 2023

تدخل سورية عام 2023 بتهدئة مضى عليها قُرابة 3 سنوات، وهي أطول فترة وَقْف إطلاق نار تشهدها البلاد منذ اندلاع النزاع بين النظام السوري والمعارضة المسلّحة.

ولا يُتوقّع عام 2023 أن تنهار التهدئة بين النظام والمعارضة شمال البلاد؛ بسبب انشغال روسيا في الصراع بأوكرانيا وعدم استعداد تركيا لأي تصعيد مع النظام يؤثر على أولوياتها الأمنية والداخلية.

ولا يبدو أنّ هيئة تحرير الشام ستمضي قُدُماً في تنفيذ المزيد من العمليات خلف الخطوط ضدّ النظام خلال عام 2023 على غرار الحملة التي قامت بها نهاية عام 2022، دون أن ينفي ذلك قيامها ببعض الهجمات بين الفترة والأخرى؛ لأنّ تركيزها سيكون مُنصَبّاً على توسيع نفوذها الأمني في مناطق شمال حلب الخاضعة لسيطرة الجيش الوطني.

ومن المُستبعَد أن تقوم تركيا قبل الانتخابات الرئاسية بأي عملية برية في سورية ضد قسد؛ بسبب رفض الولايات المتحدة واحتمال تأثير ذلك على الواقع الاقتصادي والمحلي، لكن خلال النصف الثاني من عام 2023 لا يُمكن استبعاد أيَّ تحرّك بري في هذا الصدد.

عموماً، من الواضح أن تركيا ستتجه لزيادة نوعية ونطاق عملياتها الأمنية في سورية سواءً عَبْر الطيران المسيّر أو القوات الخاصة والمخابرات.

وجنوباً، لا يبدو أنّ هناك أيَّ توجُّه لدى الولايات المتحدة والأردن لدفع التهدئة التي تم التوصّل إليها عام 2018 للانهيار، لكن ذلك لا يعني احتمال التصعيد الذي يُتيح للمجموعات المسلّحة المحلية مزيداً من النفوذ والقدرة، إضافة إلى زيادة العمليات الإسرائيلية ضد الميليشيات الإيرانية.

مع نهاية عام 2022 وصل عدد الدوريات المشتركة التي يتم تسييرها بين روسيا وتركيا في شرق الفرات إلى (189). في ناحية عين العرب (119)، وفي ناحية الدرباسية (62) وفي ناحية المالكية (8).

أي أنّ الدوريات المشتركة تسير على النحو المعتاد، ومن غير المتوقع حدوث تغيير كبير في معدل تسييرها أو طبيعتها عام 2023، لكن قد تؤدي زيادة التنسيق الأمني بين تركيا وروسيا – والنظام بالمحصلة– إلى تغيُّر في معدل أو نوعية عمليات الاستهداف التي تطال كوادر حزب العُمّال الكردستاني وقسد.

من جانب آخر، لا يُتوقّع أن يشهد عام 2023 تصعيداً ميدانياً جديداً بين القوات الأمريكية والميليشيات الإيرانية، رغم تعثُّر مفاوضات التوصُّل لاتفاق نووي جديد.

ثالثاً: المشهد الاقتصاديّ عام 2023

1. الليرة السورية في 2023:

خسرت الليرة السورية كثيراً من قيمتها مع نهاية 2022؛ حيث وصلت إلى أعلى من 7100 مقابل الدولار، ويتوقع أن يُحافظ سعر الصرف على مستوى قريب من 6500 في الربع الأول من 2023، وقد يخضع لتحسُّن مع مطلع ربيع وصيف 2023؛ لأسباب تتعلق بتراجُع الطلب على الوقود وتوقع زيادة عدد زيارات السوريين في الخارج إلى البلاد، إضافة لاستمرار مشاريع التعافي المبكر في مناطق سورية المختلفة، مما يؤدي لزيادة العملات الأجنبية.

وبخصوص الضغط على العملة يُلاحظ أنّ الإنتاج ما يزال ضعيفاً وبعيداً كل البُعد عن إمكانيات التصدير باستثناء بعض المحاصيل الزراعية غير المعالجة، والتي تُعَدّ ذات قيمة منخفضة. كما أنّ الموازنة العامة في مناطق سيطرة النظام، والتي تم إقرارها عام 2022 تفرض زيادةً في الرواتب والكتل النقدية المطروحة في السوق، أي مزيداً من المعروض من الليرة السورية.

التعامل بالليرة السورية في شمال سورية سيبقى في الحد الأدنى. ورغم التراجُع الذي تتعرض له الليرة التركية، إلّا أن الجميع سيستمر بعقد الصفقات المتوسطة والكبرى بالدولار الأمريكي، مع تداوُل صغير مقوَّماً بالدولار، حتى لو كان وسيط التداوُل هو الليرة السورية.

عموماً، تبقى المشكلة في الليرة السورية دائماً أنها ضعيفة المقاومة، فالبنك المركزي، الذي يُدير سعر الصرف رسمياً، لا يمتلك قدرات على التأثير، وهو فاقد لأدوات التأثير النقدي، وغالباً ما يستعين بالأفرع الأمنية لإقناع كبار المتعاملين في الأسواق بقرار معين، مما يجعلها غير قادرة على الصمود أمام الهزّات، والذي يقود لسيناريو إغلاق الليرة عند مستويات تفوق 8000 ليرة للدولار الأمريكي نهاية عام 2023 ويدعم ذلك استمرار ارتفاع فاتورة الصادرات وارتفاع التضخم العالمي.

لكن بالمقابل تبدو فرص استقرار سعر الصرف قائمة بشكل كبير عند مستويات قريبة من 6500 في الربع الأول من عام 2023 تحسّنه قليلاً بفعل الحوالات التي ستأتي في آذار/ مارس ونيسان/ إبريل، ثم بَدْء تراجُعه مع نهاية شهر آب/ أغسطس.

2. التجارة الخارجية:

تراجع مستوى التجارة السورية مع العالم منذ 2013، وعاد للتحسن في 2017؛ حيث قُدرت التعاملات التجارية الخارجية بحوالَيْ 5 مليارات دولار أمريكي[1]، وفي 2022 يُتوقع أنها كانت عند حدود 4 مليارات دولار أمريكي.

الزيادة في مستوى التجارة الخارجية قد تحصل في 2023 وليس النقصان، لكن بمبالغ وكميات صغيرة نسبياً. وتُعَدّ الدول العربية المرشح الرئيسي لزيادة التعاون، خاصة الأردن وبعض دول الخليج، حيث يسعى النظام لإيصال السلع السورية إلى هذه الدول، وأبرزها السلع الزراعية بما في ذلك الأعشاب الطبية، والمواشي، ويستورد النظام كل شيء تقريباً، وتأتي علاقاته مع الصين على رأس العلاقات التجارية ثم إيران وروسيا، ومن العرب يُتوقع أن تحافظ الإمارات على صدارة الشركاء حيث يستورد النظام الإلكترونياتِ وسلعاً أخرى من الإمارات.

وقد حافظت مناطق المعارضة على علاقتها مع تركيا، التي يُتوقع أن تبقى الشريك الأساسي رغم التحولات السياسية المتوقعة. كما يأتي العراق كشريك تجاري رئيسي لمناطق شمال شرق سورية التي تسيطر عليها الإدارة الذاتية.

أي أن الشراكة الاقتصادية في سورية ستكون لصالح الصين وتركيا والإمارات ولبنان، ثم كل من إيران وروسيا والأردن.

وقد شهد عام 2022 زيادة في عدد الاستثمارات الإيرانية في سورية، ولكنها لم تكن استثمارات بالمعنى الحقيقي، بل كانت سيطرة على مؤسسات حكومية وخاصة، أي أنها تحوُّلات في الملكية، وهي جانب يتوقع أن يستمر عام 2023، حيث تعمل إيران على التغلغل أكثر في مختلف القطاعات الاقتصادية السورية.

3. مشاريع التعافي المبكر:

عقد مؤتمر بروكسل في نسخته السادسة في أيار/ مايو 2022، وخلص المؤتمر إلى التعهد بقرابة 7 مليارات دولار أمريكي وهو مبلغ مخصص لكل من 2022 و2023، وضع المؤتمر على رأس أولوياته مشاريع التعافي المبكر ودعمها، ويبدو أن روسيا ما تزال تتفاوض مع الدول الغربية على استمرار تدفُّق المساعدات الإنسانية عَبْر الحدود إلى شمال سورية يقابله دعم مناطق النظام، وهذا أمر يُتوقَّع أن يستمر عام 2023.

[1] خالد التركاوي، **التجارة الخارجية للنظام السوري**، مركز جسور للدراسات، 2022/7/27، الرابط.

في حزيران/ يوليو 2022 شكل النظام ما يُعرَف بلجنة التعافي المبكر، وهي المسؤول الرئيسي عن تخطيط وتنسيق هذه المشاريع. كانت اللجنة قد وضعت مبلغاً قدره 1.1 مليار دولار أمريكي كموازنة يجب الحصول عليها في أقل من عام، وبدأت ترتيب أعمالها وإجراء اجتماعات مع المؤسسات المحلية والدولية العاملة في مناطقها لتحصيل هذا الرقم.

في مناطق شمال شرق سورية بدَا أن مشاريع التعافي المبكر أكبر حجماً من غيرها، حيث يُلاحَظ الاهتمام بقطاع الاتصالات والقطاع الطبي والزراعي[2]، وقد أُعطِيتْ هذه المناطق مزايا متعددة من الدول الغربية. في شمال غرب سورية بدأت مشاريع السكن ومشاريع كسب الرزق محل اهتمام من المؤسسات الدولية والمحلية، وتم تنفيذ عشرات المشاريع لصيانة الطرقات وتمديد المياه وتحسين خدمات الصرف الصحي. ويتوقع في 2023 أن يستمر الاهتمام بهذه المشاريع بشكل أكبر، وأن تحظى مختلف المناطق السورية بمزيد من الدعم الفني والمالي لتنفيذ مشاريع التعافي المبكر.

4. العقوبات الاقتصادية:

ما يزال النظام يضع قضايا العقوبات كمسألة رئيسية في خطابه الدولي، ويُحمِّل مسؤوليةَ سُوء الوضع الإنساني في سورية لها، لكنّ رفع هذه العقوبات لن يعني الكثير من الناحية الاقتصادية. النظام يريد ذلك كمدخل لتعويمه والاعتراف به، والتفاوض مع الدول الغربية لإعادة اللاجئين وبَدْء مرحلة إعادة الإعمار، أي أن رفع العقوبات بالنسبة له بمثابة إعلان انتصاره رسمياً.

في الواقع، ما تزال العقوبات في شكلها الراهن قاصرةً على التأثير الفعلي في الوضع الاقتصادي العامّ سواء إيجاباً أو سلباً، وهناك شاهِد من مناطق شمال شرق وشمال غرب سورية، وهي مناطق تم استثناؤها من العقوبات؛ ولكن الوضع الاقتصادي فيها ما يزال بعيداً كل البُعد عن التنمية وتحقيق إنجازات اقتصادية مهمة.

بالنسبة للدول الغربية، العقوبات هي أقل ما يُمكن استخدامه، وفي ظل الصراع مع روسيا، ستبقى العقوبات مشددة عليها وعلى أي حليف يصطفّ معها، ويدرك النظام أن العقوبات لن يتم رفعها في وقت قريب إلا إذا قدَّم تنازُلات قد لا يمتلك القدرةَ على تقديمها في المدى المنظور، مما يعني أنها ستستمرّ عام 2023 وقد يتم تشديدها لجهة الضغط على روسيا وإيران والصين هذه المرة وليس النظام بشكل مباشر.

[2] خالد التركاوي، **التعافي المبكر وسُبل دعم المتضررين في سورية**، مركز جسور للدراسات، 2022/4/27، الرابط.

وبالنسبة لمناطق الإدارة الذاتية والمعارضة لا يُتوقع أن يحصل فيها تحوُّلات ملموسة في متابعة موضوع رفع العقوبات الذي تم تقديمه في وقت سابق من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية، فالتفاوض مع تركيا، والموقف الروسي يمكن أن يُعرقِل هذه الامتيازات.

5. الواقع المعيشي:

يُعَدّ القطاع الإنتاجي هو محرِّك الاقتصاد الرئيسي، وفي ظل تعطُّل الصناعة والبناء لا يُتوقع أن يطرأ أيُّ تحسُّن على الواقع المعيشي السوري، فالتجارة الداخلية والخدمات المقدمة هي مسائل في الحدّ الأدنى اللازم للمعيشة، كما أن الرواتب التي يتم تقديمها من قِبل الحكومة سواء على شكل رواتب للموظفين على رأس عملهم أو المتقاعدين غير قادرة على تنشيط حركة الأسواق لضعف فعّاليتها.

موازنة حكومة النظام –رغم ضخامة رقمها– ما تزال ضعيفة الفعالية؛ بسبب عدم تنفيذ المشاريع المتعهدة من قِبلها من جهة، ولتقديم الدعم الحكومي للقطاع الأمني والعسكري كأولوية رئيسية من جهة أخرى. في قطاع الصحة مثلاً يُلاحَظ أنّ المشافي العسكرية والمراكز الصحية العسكرية تحصل على تخصيصات من وزارة الصحة وهكذا.

الزيادة في معدَّلات التضخم والتي تعود لأسباب داخلية وأخرى خارجية مستمرة الارتفاع في 2023 مما يُضعِف قدرة الأُسَر على تحصيل مستلزماتها. أي أن ضعف الواقع المعيشي سيكون مدفوعاً بارتفاع أسعار السلع والخدمات من جهة الإنفاق، ومن جهة الموارد؛ بسبب عدم وجود مداخيل كافية، وقد تبقى تحويلات السوريين في الخارج، والمساعدات الإنسانية هي المورد الرئيسي لمعظم الأُسَر السورية. كما سيبقى المورد المعتمد على الأعمال الأمنية والعسكرية جزءاً مهماً في حياة معظم الشباب الذين لا يُتوقَّع أن يجدوا بدائل إيرادية في المدى المنظور.

أمّا الهجرة فستبقى محطّ أنظار السوريين في الداخل، لكن الظروف الإقليمية والدولية لن تكون مساعدة على ذلك، لكن مَن تبقّى من الطبقة الغنية يُتوقّع أن يتمكّن من الهجرة. كذلك بعض أبناء الطبقة المتوسطة، وقد تكون مصر وبعض دول أوروبا الشرقية هي الوجهة الرئيسية للخارجين من سورية. ستشكل الأردن مساحة جيدة للتجار السوريين لتنفيذ أعمالهم خلال الأشهر المقبلة، لكن الهاجس الأمني الأردني سيقيد هذه الحركة مما سيجعلها في الحدّ الأدنى.

عموماً يبدو أن الفقر سيهيمن عام 2023 على المشهد المعيشي، وستكون التجارة غير المشروعة محل تطلُّع عدد واسع من الشباب، بما في ذلك تجارة الكبتاغون والبشر وتهريب الآثار وغيرها، وبالتالي زيادة في معدلات الجريمة وارتفاع مستويات الطلاق، وانخفاض نسب التعلّم عند الأطفال السوريين في معظم المناطق.

رابعاً: سياسات ومواقف الفاعلين الدوليين عام 2023

1. الولايات المتحدة:

مع وصول جو بايدن إلى البيت الأبيض مطلع عام 2021، تجنبت الإدارة الأمريكية تعيين مبعوث خاصّ بالملفّ السوري؛ والذي أوكلت مهمة متابعته إلى بريت ماكغورك منسق شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ضِمن مجلس الأمن القومي الأمريكي، أي أنّ التعامل مع الملفّ يأتي كجزء من إستراتيجية أوسع تشمل كامل الشرق الأوسط، خاصة أنّ إدارة بايدن وضعت ضِمن خططها التفاوُض مع إيران لإحياء الاتفاق النووي، بمعنى أنها كانت مستعدة ضمنياً لتقديم تنازُلات في سورية من أجل إنجاح الملف على غرار ما فعلت إدارة أوباما.

تراخت إدارة بايدن عن تطبيق "قانون قيصر" الذي أقرته أمريكا إبان إدارة ترامب، وفرض بموجبه عقوبات على النظام. ويبدو أنّ هذا التراخي شجع كلاً من الأردن والإمارات على التواصل مع النظام ونقاش إمكانية إقامة مشاريع مرتبطة بالطاقة.

وبعد غزو روسيا لأوكرانيا، وتصاعُد التوتر بين روسيا والولايات المتحدة، عادت الأخيرة لإظهار تشدُّد نسبيّ تجاه النظام؛ حيث عارضت مجدداً محاولات التطبيع مع النظام، وأقرّت قانون مكافحة المخدرات أواخر عام 2022 والذي أشار بشكل واضح لمسؤولية بشار الأسد عن رعاية تصنيع وتجارة المخدرات.

في غضون ذلك، يُتوقَّع أن تُظهر الولايات المتحدة عام 2023 مزيداً من التشدد تجاه النظام، سواءً عَبْر تجديد قوائم العقوبات ضده، أو اتخاذ خطوات تنفيذية لمكافحة أنشطته لترويج وإنتاج المخدرات، أو العمل على إجراءات ضدّ في إطار المساءَلة والمحاسبة.

ومن المرجَّح قيام أمريكا بزيادة التنسيق مع حلفائها في المنطقة أي الأردن وإسرائيل لإضعاف نفوذ إيران في سورية، لا سيما مع غياب أي مؤشرات للتوصل إلى اتفاق نووي جديد، ووصول نتنياهو إلى السلطة في إسرائيل مجدَّداً. ويُفترَض أن يشمل مسرح العمليات الذي سيشهد تصعيداً محتملاً المنطقة الممتدة بين البادية وريفَي الحسكة ودير الزور والسويداء ودرعا. ومن غير المستبعَد أن تلجأ القوات الأمريكية في هذا الصَّدَد لتقوية المجموعات المسلَّحة المحليّة جنوب سورية سواءً درعا أو السويداء.

2. أوروبا:

حافظ الاتحاد الأوروبي على سياسته في سورية والقائمة على فرض العقوبات على النظام السوري وتقديم التمويل لدعم مستقبل سورية في إطار مؤتمر بروكسل؛ حيث مدّد العقوبات التي يفرضها لغاية حزيران/ يونيو 2023، وقام بتحديث قائمة المشمولين بالعقوبات 3 مرّات خلال عام 2022، لتضم 70 هيئة و289 شخصاً يُطبّق عليهم حظر السفر وتجميد الأصول.

ويُلاحَظ أنّ العقوبات استهدفت مصالح روسيا في سورية، من أفراد على صلة مباشرة بها، وشركات أمنية تعمل على تجنيد ونقل المرتزقة للقتال من سورية إلى أوكرانيا.

ويُتوقّع أن يشهد عام 2023 مزيداً من التشديد الأوروبي للعقوبات على النظام، سواءً تلك التي يفرضها بسبب استخدام النظام للعنف ضدّ السكان أو في إطار التدابير التقييدية الإضافية لمنع التهديد المستمرّ الذي يُمثّله انتشار واستخدام الأسلحة الكيميائية.

من جانب آخر، من المرجَّح أن تتجه الدول الأوروبية، وتحديداً فرنسا وبريطانيا وألمانيا، بالتنسيق مع الولايات المتحدة لإعادة النظر في دور المعارضة السورية وتمثيلها بالعملية السياسية، لا سيما بعد التعطيل الروسي لمباحثات اللجنة الدستورية؛ بسبب الصراع مع الغرب في أوكرانيا.

3. روسيا:

قلصت روسيا من مجهودها العسكري في سورية خلال عام 2022 إلى حدوده القُصْوى، بما يتيح لها التركيز على الحرب الأوكرانية، لكنها في الوقت ذاته لم تتخلَّ عن نفوذها في سورية، بل عمدت إلى توظيفه بما يدعم موقفها في الصراع مع الولايات المتحدة والغرب، حيث ضغطت على النظام للتوقف عن حضور جلسات اللجنة الدستورية في جنيف. كما عارضت بشكل قاطع أي عملية عسكرية برية لتركيا ضدّ قسد ودفعت بقوة للتفاهُم بين النظام وتركيا لحلّ المخاوف الأمنية لدى الأخيرة.

من المتوقع أن تستمر روسيا خلال عام 2023 بتعطيل أي حلّ في سورية؛ لأنها لا تريد صياغة الحل النهائي، وهي تتعرض لضغوطات عسكرية واقتصادية قد تُجبِرها على تقديم تنازُلات لا ترغب بها.

أيضاً فإن موسكو ستتجه غالباً إلى زيادة نقاط انتشارها العسكري في سورية، لا سيما مناطق شمال شرق البلاد، بهدف الضغط على النفوذ الأمريكي، وبما يُعزّز من تقارُبها مع تركيا، التي تركز على مكافحة الإرهاب في هذه المنطقة، وتتقاطع مع روسيا في بعض المبادئ، من ضِمنها وحدة الأراضي السورية ورفض المشاريع الانفصالية.

ويُرجّح أن تستمر روسيا في تقليص التزامها بالضغط على إيران ودفعها لتخفيض نفوذها في سورية، وتحديداً شمال شرق البلاد؛ نتيجة للتقارب الكبير بين الطرفين، الذي جسّده دعم إيران للقوات الروسية بطائرات مسيرة خلال الحرب الأوكرانية، ومما قد يُهيِّئ الظروفَ لزيادة هذا التقارب انسدادُ أُفق التوصُّل لاتفاق نووي بين إيران والغرب.

ويُفترض أن تحافظ روسيا على دورها كوسيط في اتفاق التسوية جنوب سورية، حتى تتجنَّب ردود أفعال كل من إسرائيل والأردن على انتشار الميليشيات الإيرانية وعصابات تهريب المخدرات المرتبطة بالنظام في المنطقة، وما قد يترتب على ذلك من انهيار التهدئة وتصاعُد المواجهات مجدداً.

4. تركيا:

تدعو تركيا وتعمل منذ عام 2012 إلى إنشاء منطقة آمنة على حدودها الجنوبية مع سورية؛ لأسباب عديدة يغلب عليها الطابع الأمني وأصبحت أكثر إلحاحاً مع استمرار النزاع.

ويُتوقَّع أن تسعى تركيا خلال عام 2023 لاستكمال إنشاء هذه المنطقة التي بدأت العمل عليها منذ إطلاق عملية درع الفرات عام 2016، بغرض تقويض مشروع الإدارة الذاتية الكردية، ولتسهيل عودة المزيد من اللاجئين، وهي قضيّة من شأنها تخفيف الاحتقان الشعبي داخل تركيا المقبلة على انتخابات حاسمة منتصف العام ذاته.

لن تمانع تركيا على الأرجح التنسيقَ مع مختلف الفاعلين في سورية سواء المحليون أو الدوليون للوصول إلى هذا الهدف، وسيكون التركيز بشكل أساسي على المناطق الملاصقة لمنطقة عمليات درع الفرات، إضافة إلى شمال شرق سورية.

بالتالي، يُفترض أن تستمر خطوات تركيا بالتقارب مع النظام، والتي بدأتها نهاية عام 2022، حتى بعد انقضاء الانتخابات منتصف عام 2023.

لكنّ تركيز تركيا في سورية لا يقتصر على القضايا الأمنية فهو يشمل السياسية أيضاً؛ فهي منخرطة في الجهود الدولية لإيجاد حلّ سياسي، ورغم وجودها مع روسيا وإيران كدول ضامنة لمسار المفاوضات في إطار اللجنة الدستورية بين المعارضة والنظام، إلّا أنّها لن تتوانَى عن دعم أيّ تحرُّك لتفعيل العملية السياسية في إطار آخر عام 2023.

وأمنياً أيضاً قد تزيد تركيا من تنسيق خُطواتها في سورية مع دول الخليج وإسرائيل، لمواجهة أو إضعاف نفوذ إيران؛ لأنّ ذلك يمنحها هامشاً أكبر للتحرّك في الملفّ، فالأخيرة مثلاً لا تبدو متشجّعة لمسار التقارُب بين تركيا والنظام؛ ولأنّ انتشار الميليشيات الإيرانية شمال سورية يُعطّل أيّ جهود لإنشاء منطقة آمنة ومستقرّة.

5. إيران:

عملت إيران بشكل حثيث خلال عام 2022، على زيادة قدراتها العسكرية في سورية؛ حيث ركزت على تطوير أنظمة الصواريخ التي تنتجها وتخزّنها في سورية، من خلال تزويدها بأنظمة توجيه دقيقة، إضافة إلى تزويد النظام بمنظومة دفاع جوي توفر الغطاء للميليشيات والوحدات العسكرية الموالية لها في سورية، لحمايتها من الضربات الجوية الإسرائيلية أو الأمريكية، والتي ساهمت في تقييد أنشطتها على الأراضي السورية، خاصة أن روسيا تتغاضى أحياناً عن تلك الضربات ولا تمنعها.

وعليه يُتوقَّع أن تتجه إيران خلال عام 2023 لاستكمال جهود بناء منظومة دفاع جوي في سورية، سواء عَبْر إدخال منظومات من خارج الأخيرة، أو باللجوء إلى مزيد من التغلغل داخل الوحدات العسكرية التابعة لقوات النظام بهدف استخدام المنظومات الجوية السورية، مستفيدة من تقليص روسيا المتوقَّع لالتزامها المتعلّق بالضغط على إيران.

في غضون ذلك، يُمكن أن تعمل إيران على إعادة هيكلة الميليشيات الموالية لها، وربطها بشكل أكبر مع وحدات عسكرية تتبع النظامَ، بما يجعل عملية فصل نفوذ إيران عن قوات النظام أمراً صعباً.

وسياسياً ستركّز طهران على عرقلة أي مسار لا تكون طرفاً فيها، خاصة تقارُب تركيا مع النظام، وأي مساعٍ لدفع الحل السياسي إلى الأمام. كما أنّها ستحرص على الالتزام باتفاق توسيع خطّ الائتمان مع النظام من 2 إلى 3 ملايين برميل نفط شهرياً، أو على الأقل ضمان استمرار خط الإمداد، وربطه بالمزيد من الاتفاقيات الإدارية والاقتصادية والعسكرية.

6. إسرائيل:

يتمثل الهدف الرئيسي لإسرائيل في سورية بتقليص نفوذ إيران وإضعاف قدراتها العسكرية في سورية، ولهذا الغرض اعتمدت خلال الأعوام الماضية على إستراتيجية "المعركة بين الحروب"، عَبْر تنفيذ ضربات جوية، ولضمان فعّالية أكبر لها فتحت قنوات تنسيق مع روسيا والولايات المتّحدة.

خلال عام 2023 سينصبّ اهتمام إسرائيل على الأرجح على مواجهة 3 تحدِّيَات رئيسية في سورية، وهي: تنامي نفوذ الميليشيات التابعة لإيران في الجنوب، وبناء منظومة دفاع جوي لها يمكن استخدامها ضد الطيران الإسرائيلي، وتنامي التنسيق بين روسيا وإيران في أعقاب الحرب الأوكرانية، وتصعيد الولايات المتحدة والغرب ضد إيران، والذي قد ينعكس سلباً على تساهُل روسيا مع النشاط الإسرائيلي العسكري في سورية.

ولمواجهة التحدِّيَات فإن إسرائيل ستلجأ إلى مزيد من التنسيق مع الأردن في الجنوب، والولايات المتحدة بما يُسهم في تقديم الدعم والتسهيل لها لتنفيذ عمليات نوعية بنطاق أوسع ضدّ إيران. لذلك، يُرجَّح ارتفاع نسبة ونوعية الغارات الجوية ضد أهداف عسكرية إيرانية في سورية خلال عام 2023، وبتسهيل لوجستي وفني من الولايات المتحدة.

خُلاصة:

- بعد تراجُع الاهتمام الدبلوماسي والسياسي في الملفّ السوري عام 2022؛ نتيجة الصراع في أوكرانيا، يبدو أنّ عام 2023 سيشهد نشاطاً أكبر من قِبل الدول الغربية، لكن دون أن يؤدي ذلك إلى إنهاء حالة التجميد التي يمر بها الملفّ منذ عام 2020.
- بمعنى أنّ الدول الغربية، أي الولايات المتحدة وأوروبا، قد تتجه لإعادة هيكلة المعارضة السورية، وتهيئة الظروف خلال عام 2023 لبدائل في حال استمرار تعطيل روسيا لمسار الإصلاح الدستوري.
- يُتوقَّع أن يشهد عام 2023 مزيداً من التشديد في العقوبات المفروضة على النظام، وفرض مزيد من العراقيل الاقتصادية والسياسية على الدول الساعية لتطبيع العلاقات معه.
- يُفترض أن يشمل التجميد أيضاً الحالة العسكرية، فلا يوجد ما يُشير إلى احتمال انهيار التهدئة ووقف إطلاق النار بين النظام والمعارضة وبين المعارضة وقسد. كما أنه لا يزال هناك العديد من العوائق أمام تركيا والتي تَحُول دون شنّ عملية عسكرية جديدة في سورية سواءً قبل أو بعد الانتخابات، لكنْ بات واضحاً أنّها ستُكمل نهجها الذي بدأته نهاية عام 2022 في شنّ عمليات نوعية، لا سيما عَبْر الطيران المسيّر ضد حزب العمال الكردستاني وقسد.
- وعسكرياً أيضاً يبدو أنّ إسرائيل ستزيد بالتنسيق مع الولايات المتّحدة من نوعية ونطاق الضربات الجوية ضد الميليشيات الإيرانية وقوات النظام؛ للحيلولة دون تأسيس إيران منظومة دفاع جوي ولتقويض نفوذها ونشاطها العسكري جنوب البلاد.
- من جانب آخر، لا يبدو أنّ الأزمة الاقتصادية في سورية تتجه لأي حلّ أو انخفاض في حدّتها؛ رغم أنّ إيران قد تزيد من حجم الإمدادات النفطية للنظام، لكن الأدوات التي يلجأ إليها الأخير لا تساعد أبداً على الدخول في أي مَسار للتعافي. ومع ذلك قد يستقر سعر صرف الليرة عند 6500 للدولار الواحد، مع استمرار العجز الكامل في القدرة الشرائية لدى السكان، حيث ستزداد أسعار السلع والخدمات ارتفاعاً بالأسواق.

مـول اوف اسـطنبول ـ مكاتب بلازا
طابق/2 ـ مكتب 3# ـ باشـاك شـهير
اسـطنبول - تـركيـا

+ 90 555 056 06 66

/jusoorstudies
/jusoorstudies
/jusoorstudies

info@jusoor.co
www.jusoor.co